A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/53/138
15 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٧٢ من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

رسالة مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة الى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا وسلوفينيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل إليكم طيه نص الإعلان المشترك بشأن نزع السلاح النووي الذي اعتمده وزراء خارجية أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا وسلوفينيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

وسنغدو ممتنين لو عملتم على إصدار هذه الرسالة والإعلان المشترك المرفق بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٧٢ من القائمة الأولية.

(توقيع) جون هـ. ف. كمبل
الممثل الدائم لأيرلندا

(توقيع) هانز دالغرن
الممثل الدائم للسويد

(توقيع) سيلسو ل. ن. أموريم
الممثل الدائم للبرازيل

(توقيع) نبيل أ. العربي
الممثل الدائم لمصر

(توقيع) كيفوسيزي ج. جيلي
الممثل الدائم لجنوب أفريقيا

(توقيع) مانويل تيلو
الممثل الدائم للمكسيك

(توقيع) دانيلو تورك
الممثل الدائم لسلوفينيا

(توقيع) مايكل جون باولز
الممثل الدائم لنيوزيلندا

* A/53/50.

مرفق

[الأصل: بالانكليزية والاسبانية]

نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة الى وضع برنامج جديد

الإعلان المشترك الذي اعتمده وزراء خارجية أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا وسلوفينيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨

نحن وزراء خارجية أيرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، وسلوفينيا، والسويد، ومصر، والمكسيك، ونيوزيلندا قمنا بالنظر في التهديد المستمر الذي يواجه البشرية متمثلا في احتمال استمرار الدول الحائزة للأسلحة النووية في حيازة هذه الأسلحة الى أجل غير مسمى، ومتمثلا كذلك في الدول الثلاث التي لديها قدرات في مجال الأسلحة النووية والتي لم تنضم الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي ما يرافق ذلك من إمكانية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. إن خطورة هذه المحنة ازدادت بروزا بفعل التجارب النووية التي أجرتها مؤخرا الهند وباكستان.

وإننا نؤيد تماما الاستنتاج الذي أعرب عنه أعضاء لجنة كانبيرا في بيانهم وهو أن الاقتراح القائل بأنه يمكن الاحتفاظ بالأسلحة النووية بصفة دائمة وعدم استخدامها أبدا، سواء صدفة أم بقرار، هو اقتراح يفتقر الى المصداقية. إن الدفاع التام الوحيد هو إزالة الأسلحة النووية وضمان عدم القيام أبدا بإعادة انتاجها.

وإننا نذكر بأنه سبق للجمعية العامة أن دعت بالإجماع في أول قرار لها اتخذته في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ الى تشكيل لجنة لوضع مقترحات من أجل "إزالة الأسلحة النووية وجميع الأسلحة الرئيسية الأخرى التي يمكن أن تحول الى أسلحة تدمير شامل من ترسانات الأسلحة الوطنية". ومع أننا نستطيع أن نبتهج لما أنجزه المجتمع الدولي بإبرامه اتفاقيتي ١٩٧٢ و ١٩٩٣ للحظر التام والشامل للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، إلا أننا نأسف بالمثل لعدم القيام حتى الآن بتنفيذ قرارات ومبادرات لا تحصى من القرارات والمبادرات التي اتخذت لها أهدافا كهذه في مجال الأسلحة النووية في نصف القرن الماضي.

ولا يمكننا أن نبقى بعد الآن راضين بما تبديه الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الثلاث التي لديها قدرات في مجال الأسلحة النووية من تردد في اتخاذ تلك الخطوة الأساسية والضرورية وهي الالتزام الواضح بإزالة أسلحتها النووية وقدراتها في مجال الأسلحة النووية إزالة سريعة ونهائية وتامة، ونحث هذه الدول على اتخاذ هذه الخطوة الآن.

إن الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة قد دخلت في التزامات نافذة قانونا بعدم تلقي أو صنع أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووي أخرى أو اقتنائها بطر
ق أخرى. وقد قطعت هذه العهود في سياق الالتزامات المقابلة النافذة قانونا التي تعهدت فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية بمتابعة نزع السلاح النووي. وإننا نشعر ببالغ القلق إزاء استمرار تردد الدول الحائزة للأسلحة النووية في اتباع نهج اعتبار التزاماتها التعاهدية التزامات ملحة بإزالة أسلحتها النووية إزالة تامة.

وفي هذا الصدد، نشير الى الاستنتاج الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع في فتواها الصادرة في عام ١٩٩٦ والقائلة إن هناك التزاما بمتابعة المفاوضات بحسن نية واختتامها بهدف التوصل الى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة دولية دقيقة وفعالة.

وينبغي للمجتمع الدولي ألا يدخل الألف الثالث وأمامه احتمال اعتبار المحافظة على هذه الأسلحة أمرا مشروعا الى أجل غير محدد في المستقبل علما أن هذه المرحلة تشكل فرصة فريدة من نوعها للقضاء على هذه الأسلحة وحظرها الى الأبد، ولذلك فإننا ندعو حكومة كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الثلاث التي لديها قدرات في مجال الأسلحة النووية الى الالتزام التزاما لا لبس فيه بإزالة أسلحتها النووية وقدرتها في مجال الأسلحة النووية وإلى الموافقة على بدء العمل فورا على اتخاذ الخطوات العملية وإجراء المفاوضات اللازمة لتحقيق ذلك.

إننا متفقون بأن التدابير التي تنشأ عن هذه الالتزامات والتي تؤدي الى إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة تبدأ في الدول التي لديها أضخم الترسانات. ولكننا نؤكد أيضا أهمية قيام الدول التي لديها ترسانات أقل بالانضمام إليها في الوقت المناسب في عملية متسقة ومتكاملة. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبدأ فورا بالنظر في اتخاذ خطوات في ذلك السبيل.

وفي هذا الصدد، نرحب بالانجازات التي تحققت حتى الآن في محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية وما تنطوي عليه هذه العملية من أمل في المستقبل بوصفها آلية ثنائية مناسبة تصبح لاحقا آلية متعددة الأطراف تضم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لغرض التفكيك والتدمير الفعليين لترسانات الأسلحة النووية سعيا الى إزالة الأسلحة النووية.

إن الإزالة الفعلية للترسانات النووية وإقامة النظم اللازمة للتحقق تحتاجان بالضرورة الى الوقت، ولكن هناك عددا من الخطوات العملية التي تستطيع الدول الحائزة للأسلحة النووية، بل ينبغي لها، أن تتخذها فورا، وإننا ندعو هذه الدول الى التخلي عن مواقف وضع اليد على الزناد الحالية وذلك بالانتقال الى وضع أسلحتها خارج دائرة التأهب للاستخدام وعدم تنشيطها. وينبغي لها أيضا أن تنقل أسلحتها النووية غير الاستراتيجية من مواقع نشرها، فهذه تدابير ستوجد ظروفا مؤاتية لجهود نزع السلاح المستمرة وستساعد في الحؤول دون إطلاقها بفعل الإهمال أو الصدفة أو على نحو غير مأذون به.

ويوجب استمرار عملية نزع السلاح النووي قيام الدول الثلاث التي لديها قدرات في مجال الأسلحة النووية أن تعود بوضوح وبصفة عاجلة عن مسعاها الى تطوير أو نشر الأسلحة النووية والامتناع عن أي أعمال يمكن أن تقوض جهود المجتمع الدولي الرامية الى نزع السلاح النووي. وإننا ندعوها، كما ندعو جميع الدول الأخرى التي لم تفعل ذلك بعد، أن تمتثل لمعاهدة عدم الانتشار وأن تتخذ التدابير اللازمة التي تترتب على الامتثال لهذا الصك، وندعو كذلك هذه الدول الى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون تأخير ودون شروط.

إن من شأن فرض حظر دولي على إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووي (الوقف) أن يزيد في تعزيز عملية السير نحو الإزالة التامة للأسلحة النووية. وبحسب الاتفاق الذي توصلت إليه الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥، ينبغي أن تبدأ فورا المفاوضات بشأن اتفاقية تحظر ذلك الانتاج.

إن تدابير نزع السلاح وحدها لا تقيم عالما خاليا من الأسلحة النووية، فالتعاون الدولي الفعال لمنع انتشار هذه الأسلحة يعتبر عاملا حيويا في ذلك وينبغي تعزيزه بجملة وسائل من بينها توسيع نطاق الرقابة لتشمل جميع المواد الانشطارية وغيرها من مكونات الأسلحة النووية ذات الصلة. وإن ظهور أي دولة جديدة حائزة للأسلحة النووية وأي كيان خلاف الدولة قادر على إنتاج هذه الأسلحة أو اقتنائها بطرق أخرى يعرض للخطر الجدي عملية إزالة الأسلحة النووية.

وينبغي أيضا اتخاذ تدابير أخرى في انتظار إزالة الترسانات النووية إزالة تامة، وينبغي وضع صكوك ملزمة قانونا بصدد تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهدا مشتركا بألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية وبصدد عدم استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وهذا ما يسمى بالضمانات الأمنية السلبية.

وأما إبرام معاهدات تلاتيلولكو، وراروتونغا، وبانكوك، وبلندابا، لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وكذلك معاهدة انتاركتيكا فقد أدى على نحو ثابت الى استبعاد الأسلحة النووية من مناطق بكاملها من العالم، واستمرار السعي الى إقامة هذه المناطق وتوسيعها وإنشاء مثيلاتها، لا سيما في مناطق التوتر مثل الشرق الأوسط وجنوب آسيا، يمثل مساهمة بارزة في بلوغ هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وهذه التدابير كلها تشكل عناصر أساسية يمكن وينبغي متابعتها متابعة متوازية: فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية نفسها؛ وفيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية مما يشكل سبيلا الى عالم خال من الأسلحة النووية.

إن المحافظة على عالم خال من الأسلحة النووية يتطلب إقامة أسس من الصكوك الشاملة الملزمة قانونا والتي يتم التوصل إليها عن طريق المفاوضات متعددة الأطراف، أو إقامة إطار يضم مجموعة من الصكوك التي يعزز بعضها بعضا.

ونحن من جهتنا لن نألو جهدا في متابعة الأهداف الموجزة أعلاه. ولقد عقدنا العزم مجتمعين على بلوغ هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن الإعداد الحازم والسريع لعصر ما بعد الأسلحة النووية ينبغي أن يبدأ الآن.

- - - - -